

العقبات التي تعيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية لحكومة كوردستان

06-10-2019

الكتاب

مركز رووداو للدراسات

عمر أحمد، خبير اقتصادي

بعد توليه مهامه، أعلن رئيس وزراء إقليم كردستان، مسرور بارزاني، أنه ينوي إجراء إصلاحات واسعة اقتصادية ومالية وأن يواجه الفساد. فمن بين 13 فقرة رئيسية من برنامج حكومة إقليم كردستان، كانت عشر فقرات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالالتزام بالإصلاحات الاقتصادية. السؤال هنا هو: ما هي العقبات التي تعترض سبيل البرامج الاقتصادية للحكومة وما الذي تستطع الكابينة الحكومية الجديدة أن تفعل لإنجاح هذا البرنامج؟

برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي

تعزير القطاع العام، هو مضمون برنامج مسرور البارزاني الذي إن جرى تنفيذه بنجاح يمكن أن يؤدي إلى تقليص نفقات الحكومة. خاصة وأن النقطة الأولى من البرنامج الحكومي تؤكد أنه "من خلال ترسيخ القانون وتشكيل مجلس الخدمة وإعداد مشروع قانون الإصلاح وإعادة للبرلمان بصيغة جديدة وملائمة، سيجري العمل على الإصلاح في القطاع الوظيفي العام، من موظفين ومتقاعدين".

عملت الكابينة الثامنة لحكومة إقليم كردستان على الإصلاحات في القطاع العام ورغم مصادقة الدورة السابقة لبرلمان كردستان عليها، فإن الرفض لمضمون الإصلاحات أدى إلى إعادتها إلى البرلمان، الأمر الذي حال دون تطبيقها. تؤكد الحكومة الجديدة على تحسين مشروع القانون هذا ومن المقرر رفعه للبرلمان بحلول أواسط أيلول. في كل الأحوال، وحسب تصريحات مسؤولي الكابينة الحكومية الثامنة وبعض برلمانيي الدورة السابقة المدافعين عن مشروع القانون السابق، فإن تنفيذ تلك الإصلاحات ليس بالعمل السهل، ولكنه سيؤدي إلى تقليص نفقات الحكومة بمقدار مائة مليون دولار يتم تخصيصها لرواتب الموظفين.

اتخذت الحكومة الجديدة لإقليم كردستان خطوة باتجاه تقليص النفقات. فقد جاء في النقطة الرابعة من برنامجها: "ستكون الإيفادات والسفر والمؤتمرات حسب الحاجة ولن يسمح بهدر الثروات وسوء الاستخدام والخطل في هذه المجالات".

كل هذه خطوات إيجابية لتقليص نفقات الحكومة، لكن برنامج حكومة إقليم كردستان في مجال زيادة العائدات تشير إلى إعادة تنظيم النظام الضريبي في إقليم كردستان بالقول إنها ستعمل من خلال تنظيم الضرائب ومنع التملص من دفع الضرائب، على زيادة العائدات المحلية.

العقبات في طريق الحكومة

في الحقيقة، إن تقليص النفقات والسعي لزيادة العائدات ضروريان لتوفير المزيد من الثروات والموارد المالية للحكومة لتنفيذ شعاراتها الرئيسية المتمثلة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين البنية التحتية الاقتصادية لإقليم كردستان كالبنية التحتية للكهرباء والماء والطرق وتحسين سوق العمل وإيجاد فرص العمل وهي أمور بحاجة إلى رأس مال كبير. لا تستطيع حكومة إقليم كردستان توفير رأس المال هذا، إذا لم تتوفر لها حصة عادلة من الموازنة العامة العراقية، وعلى أمل الحصول على حصة أكبر من الموازنة الاتحادية أعلن مسؤولو حكومة إقليم كردستان عن الاستعداد لتسليم النفط المنتج في إقليم كردستان لبغداد. لكن رغم إعلان مسؤولي حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية عن تقارب جيد فيما يخص المسائل المتعلقة بالموازنة وبالنفط، فإنه لم يبدأ أي شيء عملي نتيجة لهذه المحادثات، ومع ذلك أعلنت الحكومتان عن تشكيل لجان خاصة لهذا الغرض.

إن نجاح حكومة إقليم كردستان رهن بمدى تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية حول المسائل المالية ومسألة النفط. فإن لم تتمكن حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية من التوصل إلى اتفاق لحين المصادقة على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2020، سيكون من الصعب جداً أن تستمر العلاقات المالية بين الإقليم والمركز كما هي الآن. فما زالت أصوات الرفض في مجلس النواب العراقي ومن الأحزاب العراقية تتواصل احتجاجاً على حصول إقليم كردستان على بعض من المال لتكملة رواتب موظفيه بدون أن يسلم نفطه لبغداد.

تدفع حكومة إقليم كردستان 880 مليار دينار على هيئة رواتب لموظفيها، إضافة إلى الموازنة التي يجب أن توفرها لإدارة الحكومة والدوائر والمشاريع الخدمية، لكن المبلغ الذي تدفعه بغداد هو فقط 450 مليار دينار أي ما يعادل فقط نصف المبلغ اللازم لدفع رواتب الموظفين.

وبينما يمثل دفع رواتب الموظفين أكبر التحديات التي تواجه حكومة إقليم كردستان، فإنها تجد نفسها مضطرة لجمع عائدات بيع النفط إلى المبلغ الذي تحصل عليه من بغداد لدفع الرواتب، والاستقرار الاقتصادي بإقليم كردستان مرهون باتفاق عادل مع حكومة المركز، وإن لم يحصل هذا، ستكون الحكومة عاجزة عن تنفيذ أي نقطة من برنامجها، ليس هذا فحسب بل سيكون الاستقرار السياسي والاقتصادي لإقليم كردستان مهدداً ولن تعود حكومة إقليم كردستان قادرة على دفع رواتب موظفيها كاملة، وهذا يحمل في ثناياه احتمال فشل ذريع لكابينة مسرور بارزاني الحكومية، كما سيؤدي إلى خلافات سياسية داخل إقليم كردستان.

وفي أحسن الأحوال، إن اتفق إقليم كردستان مع الحكومة الاتحادية على حصة عادلة من الميزانية لإقليم كردستان، كأن ترفع حصة الإقليم إلى 17% حقيقية، فإن الجزء الأكبر منها سيذهب كرواتب للموظفين وتبقى نسبة صغيرة للاستثمار وتطوير البنية التحتية الاقتصادية لإقليم كردستان.

النتيجة

من بين الخيارات المتاحة لحكومة إقليم كردستان هي أنه وإلى جانب زيادة حصتها الحالية من الموازنة العامة العراقية في السنة القادمة، أن تطالب بحصة عادلة من الديون والمساعدات المالية التي تقدمها الدول الأجنبية بدءاً بالولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا وصولاً إلى الدول الآسيوية كالصين واليابان. هذا إضافة إلى قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي البالغة مليارات الدولارات وإقليم كردستان محروم منها.

الخيار الآخر المتاح لحكومة إقليم كردستان هو أن تقوم إلى جانب الإصلاحات في القطاع العام بالعمل الحقيقي على تطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولتحقيق هذا عليها أن تحث المستثمرين المحليين والأجانب وتجري تعديلات على القوانين والإجراءات المرتبطة بهذا المجال.

حكومة إقليم كردستان بحاجة أولاً إلى استقرار مالي وعلى الأقل إلى صرف رواتب الموظفين في مواعيدها، ثم العمل على إعادة الثقة إلى السوق المحلية، والعمل الجاد على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية.